

كلمة السيد رئيس الحكومة
في اجتماع اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة
مقر رئاسة الحكومة - 18 دجنبر 2015

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدات والسادة الوزراء،

بداية أرحب بكم جميعا في اجتماع هذه اللجنة الوزارية التي تعنى بمتابعة ملفين هامين يحظيان بعطف ومتابعة جلالته الملك حفظه الله، ألا وهما الملف المتعلق بشؤون مغاربة العالم، وملف شؤون الهجرة واللجوء ببلادنا، والذي عهد للوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة بتدبيره وتنسيق العمل في ما يتعلق بتنزيل مختلف البرامج ذات الصلة مع كل المتدخلين المعنيين من قطاعات ومؤسسات حكومية وقطاع خاص ومجتمع مدني، بالإضافة إلى الشركاء الدوليين.

يأتي اجتماع اللجنة اليوم، بعد تنظيم اجتماعين اثنين، الأول بتاريخ 26 يونيو 2014 والثاني بتاريخ 24 يونيو 2015، واللذان خصصا لتدارس ومناقشة قضايا وشؤون مواطنينا بالخارج، حيث انبثقت عنهما مجموعة من التوصيات الهامة التي أصبحت بعض نتائجها ملموسة اليوم. لذا كان اختيار موضوع هذا الاجتماع، والذي يصادف انعقاده اليوم العالمي للمهاجرين، منصبا حول الشق الثاني من اهتمامات هذه اللجنة، ألا وهو شؤون الهجرة واللجوء ببلادنا، هذا الاجتماع يشكل مناسبة للوقوف على حصيلة تنفيذ السياسة الوطنية الخاصة بشؤون الهجرة، وأهم الإشكاليات والتحديات المطروحة.

مما لاشك فيه أن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء التي أطلقتها الحكومة بناء على التوجيهات الملكية السامية، قد لاقت استحسانا بل وإشادة كبيرة في كل المنتديات الاقليمية والدولية، ومن طرف عدد كبير من حكومات دول صديقة، لما لها من بعد استشرافي وعمق انساني، كما أعطت لبلادنا المزيد من الاشعاع، وكانت خير جواب على بعض الأطروحات التي تروج لها جهات مناوئة لبلادنا.

لابأس أيها السيدات والسادة أن نذكر بعجالة ببعض مرتكزات السياسة الوطنية للهجرة واللجوء التي تم اطلاقها سنة 2013، والتي تهدف، انطلاقا من برامج مضبوطة ومحددة، إلى ضمان إدماج سلس للمهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم ببلادنا، في احترام تام لكرامتهم، وفي تناغم مع التزامات المغرب الدولية ذات الصلة. إن وضع هذه السياسة لم يأت من فراغ، بل هو نتاج لتفكير وتحليل عميق لوضعية المهاجرين ببلادنا، والتي شخصها تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان المرفوع الى جلالته الملك نصره الله، شهر شتنبر 2013.

ومما ساهم في بلورة هذه السياسة أيضا السياقات الجديدة للهجرة على المستويين الإقليمي والدولي، حيث أصبحت تحتل قضية الهجرة واللجوء موقعا مركزيا، سواء في السياسات العمومية للدول أو في العلاقات الدبلوماسية والدولية. فالأزمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية والحروب التي تعرفها العديد من مناطق العالم، بما فيها محيطنا الإقليمي، أدت الى حركية متسارعة وتنقلات بشرية عابرة للحدود بشكل غير مسبوق، نتجت عنها كوارث ومآسي إنسانية، وهو ما يفسر ارتفاع عدد المهاجرين على المستوى العالمي،

حيث انتقل خلال الثلاثين سنة الأخيرة من 75 مليون الى أكثر من 240 مليون مهاجر موزعين عبر كل بقاع العالم.

إنه كان من الطبيعي أن تتأثر بلادنا بهذه السياقات المطبوعة بالأزمات وبتنقلات الأفراد والجماعات، فالمغرب بما حياه الله من استقرار سياسي ومن أمن وازدهار اقتصادي، قياسا بالعديد من الدول الأخرى، أصبح قوة جذب ووجهة للاستقرار. وانطلاقا من هذه الوضعية الجديدة يمكن القول بأن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء جاءت لتتجاوب مع مختلف الرهانات المطروحة وطنيا ودوليا بخصوص قضايا الهجرة.

إن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، والتي تقوم على رؤية متماسكة قوامها مبادئ موجّهة وبرامج عمل قطاعية وأخرى أفقية، قطعت أشواطاً مهمة في تنفيذها على أرض الواقع، حيث تم في زمن قياسي تحقيق العديد من المكتسبات لصالح المهاجرين واللاجئين وبما يخدم مصالح بلادنا أيضاً، ذلك أن أحد أهداف هذه الاستراتيجية يتمثل في تحويل الهجرة من إشكال إلى وسيلة من وسائل التنمية والتطور والتعايش بين الثقافات.

وللتذكير فقبل الشروع في التنزيل الفعلي لهذه الاستراتيجية، أطلقت بلادنا عملية استثنائية لتسوية الوضعية الادارية للأجانب المقيمين بطريقة غير نظامية بالمغرب، أسفرت عن تسوية ايجابية لأكثر من 92% من الملفات، استفاد منها العديد من المهاجرين الذين استوفوا الشروط المنصوص عليها، و بالموازاة مع ذلك عملت اللجنة المكلفة بالتسوية على إقرار مبدأ التمييز الايجابي لفائدة كل النساء والأطفال من طالبي الإقامة. مع العلم أن اللجنة الوطنية للطعون لازالت تبث في الطلبات التي تم رفضها على مستوى مكاتب التسوية الاقليمية.

وإذا كانت عملية التسوية الادارية لوضعية المهاجرين المقيمين ببلادنا قد تركت صدا طيبا لدى كل المعنيين الوطنيين و الدوليين، فإن الخطوات التي تلتها، أكدت باللموس، أن بلادنا عازمة على الوفاء بتعهداتها من خلال التنزيل الفعلي للعديد من البرامج الساعية إلى إدماج هؤلاء المهاجرين بالمجتمع المغربي، سواء تعلق الأمر بإلحاق أبناءهم بالمدارس العمومية وإخضاعهم لتدابير مرنة مؤطرة بمذكرات وزارية أو بإصدار قرارات متعلقة باستفادتهم من السكن الاجتماعي التي تبناها قانون المالية لسنة 2015 أو الولوج الى مراكز التكوين المهني، وكذا الاستفادة من خدمات التغطية الصحية وبرامج التخييم وكل البنيات الخاصة بالشباب والرياضة... الى غير ذلك من القرارات و البرامج التي ستساهم لامحالة في الاندماج، ولاشك أن السيد الوزير سيقدم لنا عرضا مفصلا عن الحصيلة الأولية لهذه السياسة.

وتدعيما لدولة الحق والقانون ببلادنا، تمت إعادة النظر في الترسانة القانونية المؤطرة للهجرة واللجوء من خلال إعداد ثلاثة مشاريع قوانين من طرف اللجنة الفرعية المكلفة بتحيين الإطار القانوني والمؤسسي، والتي انكبت على وضع الإطار التشريعي للمحاور الثلاثة الأساسية لسياسة الهجرة واللجوء، ويتعلق الأمر ب:

♦ مشروع قانون خاص بمحاربة الاتجار بالبشر، يهدف إلى حماية الأشخاص والجماعات من بطش واستغلال العصابات الاجرامية المنظمة، والتي تستغل هشاشة أوضاع بعض الفئات، بتوظيفهم في

الاتجار في المخدرات والاسلحة والهجرة السرية والدعارة وغير ذلك من السلوكات الإجرامية الحاطة من كرامة الانسان. فمسألة محاربة الاتجار في البشري مسألة جد معقدة، لكون أن هذه المنظمات الإجرامية عابرة للقارات والحدود، ومحاربتها تستدعي تعاون كل الأطراف، لذا فإنه يتوجب علينا التسريع بإصدار قانون نحسن من خلاله بلادنا من هذه الممارسات ونحمي من خلاله كل الضحايا و الشهود، علما أن مشروع هذا القانون تمت إحالته على البرلمان في أفق مناقشته وتبنيه خلال هذه الولاية التشريعية بإنشاء الله.

- ♦ مشروع قانون يتعلق باللجوء ومسطرة منحه، بحيث لأول مرة سيكون للمغرب قانون يؤطر وينظم طلبات اللجوء، وكما أسلفنا فالاضطرابات السياسية التي تعرفها بعض البلدان من المحتمل أن تؤجج هذه الظاهرة، وعلى بلادنا أن تهيأ قانونيا وسياسيا لاستقبال جزء من الفارين من الأزمات، وفقا لالتزاماتنا الدولية، وكذلك وفقا لإمكانيات ومصالح المغرب.
- ♦ مشروع قانون خاص بالهجرة، سيمكننا من التعاطي مع هذه المسألة بشكل حديث وخاضع للمعايير المعمول بها دوليا، في مراعاة تامة لمصالح المهاجرين والمصالح العليا للوطن.

السيدات والسادة،

لا يسعنا اليوم إلا أن نبذل قصارى جهدنا من أجل إخراج هذه القوانين خلال السنة التشريعية الجارية، وذلك حتى يكتمل بناء الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من خلال قوانين مؤطرة لكل محاورها، لأن هذه الاستراتيجية هي كل غير قابل للتجزئ، وكل تأخير في إصدار هذه القوانين سيكون له انعكاس على بعض الجوانب من أجندة تنفيذ مضامينها، والتي تحتاج الى تعديلات على مستوى بعض القوانين القطاعية.

انطلاقا من كل هذه المعطيات، يجب علينا أن نراكم الايجابيات ونقف على الهفوات ونقيم كل المحطات، في تنسيق محكم بين كل القطاعات الحكومية، لأن هذه الاستراتيجية قرار ومشروع حكومي، لذا أهيب بكل القطاعات المعنية أن تساهم بشكل مستمر وبناء، كل حسب اختصاصه، في تسهيل تنزيل مختلف البرامج المتعلقة بهذه الاستراتيجية، فهذه مسؤولية مشتركة بيننا جميعا، وهو رهان وتحدي مطروح أمام بلدنا وعلينا جميعا أن نعمل على إنجاحه.

ولعل هذا الاجتماع هو مناسبة لتجديد هذا الالتزام الجماعي والوقوف عند التحديات التي يجب رفعها واتخاذ القرارات اللازمة في شأنها. فالمغرب كان ولازال بلدا للتعايش بين الثقافات والأديان والأجناس، وما الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء إلا احدي دعومات هذا التوجه الحضاري والحداثي الذي يراعه جلاله الملك محمد السادس حفظه الله.

لا يفوتني بمناسبة انعقاد هذا الاجتماع أن ننوه بالمجهودات المبذولة من قبل مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية من أجل النهوض بشؤون وقضايا مغاربة العالم من جهة، وبما يحقق أهداف السياسة الوطنية لشؤون المهاجرين واللاجئين بالمغرب من جهة ثانية.

وفقا لله وإياكم جميعا لما فيه خير وطننا، والسلام عليكم ورحمة الله.